

الأمن المائي في الشرق الأوسط / التنافس على الموارد ومستقبل العلاقات الإقليمية

م. د. ليث سلام مهدي

كلية الإعلام - الجامعة العراقية

البريد الإلكتروني: layth.s.mahdi@aliraqia.edu.iq

يتضح

من خلال دراسة موضوع الأمن المائي في الشرق الأوسط، أن قضية المياه تمثل أحد أبرز التحديات الاستراتيجية، التي تواجه دول المنطقة، وذلك بسبب محدودية الموارد المائية، وتزايد الطلب عليها نتيجة النمو السكاني، والتوسع في الأنشطة الاقتصادية والزراعية، وقد أدى هذا الواقع إلى بروز حالة من التنافس على الموارد المائية، خاصة بين الدول التي تشترك في الأحواض النهرية، أو المصادر المائية العابرة للحدود، الأمر الذي أسهم في تعقيد العلاقات الإقليمية في بعض الأحيان، كما أن التغيرات المناخية، والتوسع في المشاريع المائية الكبرى، مثل بناء السدود والتحويلات النهرية، زادت من حدة هذا التنافس، وأثرت في أنماط توزيع المياه بين الدول والمجتمعات، وفي ضوء ذلك، يبرز التعاون الإقليمي، واعتماد سياسات إدارة مستدامة للمياه بوصفهما من أهم السبل الكفيلة بتقليل حدة التنافس، وتعزيز فرص الاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التنافس، الأمن المائي، الشرق الأوسط، الموارد المائية.

Water Security in Middle East: Competition over Resources and the Future of Regional Relations

Dr.Layth Salam Mahdi

Media College - Aliraqia University

E-mail: layth.s.mahdi@aliraqia.edu.iq

The study of water security in the Middle East shows that water represents one of the most significant strategic challenges facing the countries of the region. This is largely due to the scarcity of water resources and the increasing demand resulting from population growth and the expansion of economic and agricultural activities. As a result, competition over water resources has intensified, particularly among countries that share river basins and transboundary water resources, which in turn has complicated regional relations in some cases. In addition, climate change and the expansion of large water projects, such as building dams and river diversion schemes, have further increased the intensity of this competition and affected patterns of water distribution among states and societies. In light of this, regional cooperation and the adoption of sustainable water management policies emerge as essential approaches for reducing competition and promoting stability in the region.

القبول

2026/5/18

الإرجاع

2026/5/14

الاستلام

2026/4/28

المقدمة

يشكل الأمن المائي أحد أهم التحديات الحيوية والاستراتيجية، التي تواجه منطقة الشرق الأوسط في العصر الحديث، إذ تعد المياه عنصرًا أساسيًا للحياة، وتعتمد العمليات الاقتصادية، والاجتماعية، والزراعية، والصناعية جميعًا عليها بشكل مباشر، في الوقت نفسه، تعرف منطقة الشرق الأوسط بأنها واحدة من أكثر المناطق شحًا بالمياه في العالم، إذ يقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة بشكل كبير عن المعدل العالمي، مما يجعلها عرضة للضغط الإقليمي، والصراعات المحتملة، وتشهد المنطقة اليوم توترات متزايدة بشأن إدارة الموارد المائية المشتركة، خاصة الأنهار العابرة للحدود، مثل نهري دجلة، والفرات، ونهر الأردن، فضلًا عن الخزانات الجوفية، والبحيرات الطبيعية، تعد هذه الموارد مكونات حيوية للاقتصادات الوطنية، وتلعب دورًا محوريًا في الأمن الغذائي والطاقة، إذ ترتبط الزراعة والصناعة بشكل مباشر بتوافر المياه، لذلك، أصبح التحكم في مصادر المياه وإدارتها قضية استراتيجية، وقد تحولت هذه الموارد أحيانًا إلى أدوات ضغط سياسي، كما لو كانت سلاحًا في النزاعات الإقليمية، وعلى الرغم من ندرة المياه، فإن المنطقة تواجه نموًا سكانيًا سريعًا، وتوسعًا اقتصاديًا متزايدًا، مما يزيد من الطلب على الموارد المائية، ويضغط على القدرات المتاحة، هذا التزايد في الطلب يعمق الصراعات بين الدول، ويثير قضايا متعلقة بالحقوق المائية، والتوزيع العادل للمياه المشتركة، ومن جهة أخرى، يمكن أن تشكل هذه التحديات فرصة لتعزيز التعاون الإقليمي، من خلال تبني استراتيجيات إدارة متكاملة للمياه، وتطوير اتفاقيات بين الدول، تعتمد على أسس علمية ودبلوماسية لتقليل النزاعات، وتحقيق التنمية المستدامة، وتلعب السياسة والمصالح الإقليمية دورًا كبيرًا في تشكيل العلاقات بين دول الشرق الأوسط بشأن المياه، فالتوترات المائية لا تؤثر فقط في الأمن الغذائي والاقتصادي، بل تمتد لتؤثر في الاستقرار السياسي والعسكري، وفي حالات معينة، قد تتحول نزاعات المياه إلى أزمات أوسع، تشمل صراعات حدودية، أو تدخلات دولية، وفي المقابل، تظهر التجارب الإقليمية إمكانية استخدام المياه كأداة تعاون، إذ يمكن للمبادرات المشتركة في إدارة

الموارد المائية، أن تسهم في بناء الثقة، وتعزيز التكامل الإقليمي، وفتح آفاق لحلول سلمية ومستدامة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في تصاعد التنافس على الموارد المائية في الشرق الأوسط في ظل محدودية المياه، وتزايد الطلب عليها، ومن هذه الإشكالية تنطلق أسئلة فرعية عدة وهي:

1. ما أسباب التنافس على الموارد المائية في الشرق الأوسط؟
2. ما هي انعكاسات هذا التنافس؟
3. ما مستقبل التنافس على الموارد المائية في ضوء المعطيات الحالية؟

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية الأمن المائي في الشرق الأوسط، بوصفها إحدى القضايا الاستراتيجية المؤثرة في استقرار المنطقة، ومستقبل علاقاتها الإقليمية، في ظل محدودية الموارد المائية، وتزايد الطلب عليها، ويكتسب البحث أهميته من خلال تسليط الضوء على أسباب التنافس على المياه بين دول المنطقة، وتحليل انعكاساته، فضلاً عن ذلك، يسعى البحث إلى استشراف مستقبل هذا التنافس والسيناريوهات المحتملة، التي قد تشكل طبيعة العلاقات الإقليمية في ظل التحديات المائية المتزايدة.

أهداف البحث

1. دراسة مفهوم الأمن المائي وأبعاده السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.
2. تحليل أسباب التنافس والإقليمي على الموارد المائية المشتركة بين دول المنطقة.
3. توضيح أثر ندرة المياه والتغير المناخي في الاستقرار السياسي والعلاقات الإقليمية.
4. بيان دور الأنهار الدولية والمياه العابرة للحدود في تشكيل السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط.
5. دراسة تأثير المشروعات المائية الكبيرة والسدود في الأمن المائي للدول المتشاطئة.

فرضية البحث

تنطلق فرضية من فكرة مفادها أن ندرة الموارد المائية، وسوء تنظيمها خلق بيئة للتنافس بين دول الشرق الأوسط.

أما من الناحية العملية الإجرائية، فإن الأمن المائي هو العلاقة بين المتاح من المياه والحاجة إليها، فحينما يكون عرض المياه أكبر من الطلب عليها، نكون أمام حالة فائض مائي، وهو الأمر الذي يعني حدوث ارتفاع في حالة الأمن المائي، بينما تنشأ حالة من الخلل في الأمن المائي في حالة نقص عرض المياه عن الطلب عليها، وهو الأمر الذي يرتب نشوء حالة العجز المائي، وأن مفهوم الأمن المائي يرتبط بمفهوم الميزان المائي من خلال استجابة عرض المياه للطلب عليها، وفي حالة عدم استجابة عرض المياه للطلب، فهذا يعني أن مستوى الأمن المائي منخفض، وبالعكس في حالة المتاح من المياه، أي أن يكون العرض أكثر من الطلب عليه، فإن مستوى الأمن المائي مرتفع، إذ نجد بلدانًا يتوافر فيها هذا المورد بغزارة وأخرى تعاني من ندرتها، ولهذا فقد حددت الأمم المتحدة حصة الفرد من المياه بمقدار (1000) متر مكعب سنويًا كحد أدنى وفق مؤشرات التنمية، و (500) متر مكعب سنويًا للفرد كحد مناسب في المناطق الجافة، وشبه الجافة، ومنها الشرق الأوسط، والمنطقة العربية خاصة⁽³⁾، إلا أن هذا المعيار يحدد ما يحتاجه الفرد في المتوسط، وهي الحاجة الفعلية، ولا يتطرق إلى الأجيال المقبلة، التي يجب أن يؤمن لها ما يكفي من هذا المورد، وانطلاقًا من ذلك يمكن القول، إن الأمن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية المتوفرة بكل السبل المتاحة، وهي المسؤولية التي تقع على عاتق الدولة بعدّه أهم مفردات الأمن لها، فبدونه لا يمكن أن يكون هناك أمن غذائي، أو أمن مجتمعي، لذا فإن الدول تحرص على تأمين جانب المياه لضمان تنمية بشرية حقيقية⁽⁴⁾.

وعليه، فإن الأمن المائي هو قدرة الدولة على تأمين احتياجات البلد الحالية من المياه مع ضمان استمرارها وتدفقها للأجيال المقبلة عبر سلسلة من الإجراءات، منها الداخلية المتعلقة بإدارة الدولة لمواردها المائية بالشكل الأمثل بعيدًا عن الهدر والإسراف، وكيفية تسخير هذه الموارد كطاقة إنتاجية فعالة في المستويات الزراعية والصناعية والتجارية والاستثمارية، وإجراءات أخرى تتعلق بضمان حقوق الدولة في مياهها، وحققها في استغلالها من خلال سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات، التي تثبت حقوقها التاريخية والقانونية فيها، من هذا المنطلق يمكن القول إن جانبًا مهمًا من تأمين الأمن المائي يقع على الدولة وإرادتها وقوتها في حماية حقوقها المائية أولًا، ومنع التجاوزات على هذه الحقوق ثانيًا⁽⁵⁾.

يعتمد الأمن المائي اليوم على توفر الموارد المائية للاستخدامات الزراعية، والصناعية، والبشرية، وغيرها من الاستخدامات المهمة للحياة، وبشكل دائم، وهذا يدل على أن الأمن المائي

"هو ضمان توفر كميات المياه المطلوبة نوعًا وكما بشكل يلبي متطلبات واحتياجات السكان، وبصورة مستمرة، لأغراض الشرب، والاستخدامات المختلفة، والنمو الصناعي، والإنتاج الزراعي، والتوازن البيئي"، ويتبين لنا أن الأمن المائي هو خط معين يرمز إلى كمية المياه، وطريقة توزيعها بما يحافظ على استمرار الإنتاج الزراعي واحتياجاته، فضلاً عن اكتفاء الاستخدام البشري، ومن هنا ينبغي أن تكون هناك سياسة داخلية متناسبة ومتوازنة مع السياسة الخارجية (دبلوماسية المياه)، والتي تعمل على ترشيد الاستهلاك المائي نظراً للزيادة السكانية الحاصلة في كل الدول المتشاطئة على حوض دجلة والفرات، وهناك من يعرف الأمن المائي "بأنه مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الجهات الرسمية وغير الرسمية بالعمل الدبلوماسي البناء، بحيث يعطي الوقت والمجال للقيادات لغرض إنجاح هذه المسؤولية المهمة بإجراءات دبلوماسية، وهنا يرتبط مفهوم الأمن المائي بمتغيرين، الأول متغير (الأمن)، والمتغير الثاني (الماء)، ويتحقق هذا المتغير، أي الأمن المائي والتنمية والاستقرار في حال توفر الماء بالشكل الذي يلبي احتياجات المجتمع بالطرق الدبلوماسية⁽⁶⁾.

الأمن المائي هو "توفير كمية كافية من المياه ذات جودة مقبولة بشكل مستدام، لتلبية احتياجات السكان الحالية والمستقبلية، مع ضمان الحماية من المخاطر المتعلقة بالمياه، يشمل ذلك مياه الشرب، والصرف الصحي، والزراعة، والصناعة، والبيئة" وهناك تعريفات لبعض المفاهيم المقاربة للأمن المائي، فتعرف دبلوماسية المياه بأنها "مجموعة الأنشطة والممارسات التفاوضية، التي تعالج مشكلة مائية معينة، وهذا الأمر يتطلب تعبئة الطاقات والجهود البشرية وكذلك توظيف الإمكانيات المادية والبشرية، خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق أهداف استراتيجية على المستوى العالمي، وعليه تهدف الدبلوماسية إلى تحركات تقوم بها الأنشطة الخاصة بها لتحقيق الأمن المائي"⁽⁷⁾، وتعرف بأنها "الخطط الاستراتيجية لإدارة المياه التي يقوم بها المفاوض الدبلوماسي لتشخيص المشكلات المرتبطة بمسألة المياه والوصول بها إلى الأهداف المطلوبة، وهنا يأتي دور الدبلوماسية الذي يقوم على الاتصالات بين الدول المشتركة بالمياه المتشاطئة لتسوية المشكلات العالقة وفقاً لآليات (التفاوض، والمساعي الحميدة، والوساطة، والمصالحة ثم التحكيم الدولي، والمقايسة أحياناً)، ولدى مجلس الأمن وفقاً للمواد (34-38) صلاحيات فض النزاع المائي بين الأطراف المتصارعة، بدعوته إلى تسوية المشكلات بإحدى الوسائل

الدبلوماسية آنفة الذكر بناءً على ميثاق الأمم المتحدة لحل النزاعات المائية بين الدول المتشاطئة⁽⁸⁾.

ثانياً: أسباب التنافس على الموارد المائية في الشرق الأوسط

تتفاقم أبعاد الأزمة المائية في عالمنا العربي، لتؤثر في حياة الملايين من الأشخاص في المنطقة، مما أسفر عن تنامي دراسات البيئيين بشأن مسبباتها، نتيجة لخطورتها البالغة، والمهددة للاستقرار العالمي، إذ أصدرت الأمم المتحدة، في هذا النسق، تقارير متعددة عن واقع الأزمة المائية في العالم العربي، وجسدت بمضمونها النقاش الدائر عن مسببات أزمة شح المياه في المنطقة، عادةً أن الأزمة المائية في الوطن العربي لا تعبر سوى عن أزمة سوء إدارة للمياه، إذ تشمل أسباباً متنوعة⁽⁹⁾، وهي كالآتي:

1. الأسباب الجغرافية: تعاني منطقة الشرق الأوسط من محدودية الموارد المائية نتيجة

وقوعها ضمن النطاقات الجافة وشبه الجافة، إذ تتسم بانخفاض معدلات الأمطار، وارتفاع معدلات التبخر، وتعد ندرة المياه سمة بنيوية، وليست ظرفاً طارئاً، ما يجعل أي تغير طفيف في الموارد المتاحة مؤثراً بصورة مباشرة في الاستقرار الداخلي، كما أن اعتماد عدد كبير من دول المنطقة على أنهار عابرة للحدود يُعقد مسألة إدارة المياه، ومن أبرز هذه الأنهار دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا، ويمران عبر سوريا، وصولاً إلى العراق، فضلاً عن نهر النيل، الذي يمثل شريان الحياة لكل من مصر والسودان، ويخضع لتحويلات استراتيجية مع مشروع سد النهضة في إثيوبيا، وهذا التباين بين دول المنبع والمصب يخلق اختلالاً في ميزان القوة المائية، إذ تمتلك دول المنبع قدرة أكبر على التحكم في تدفق المياه عبر بناء السدود والمشاريع الإروائية⁽¹⁰⁾.

2. نقص الموارد المائية: يعاني الشرق الأوسط من نقص حاد في الموارد المائية، نتيجة

طبيعته المناخية الجافة، وانخفاض معدلات الهطول، وارتفاع معدلات التبخر، ما يجعله من أكثر مناطق العالم عرضةً للندرة المائية، ويتفاقم هذا النقص بفعل التغير المناخي، الذي يؤثر في تدفقات الأنهار الرئيسية، مثل دجلة والفرات، ويزيد من فترات الجفاف، كما يسهم النمو السكاني السريع، والتوسع الزراعي غير المستدام في رفع الطلب على المياه بمعدلات تفوق المتاح، فضلاً عن ذلك، تؤثر السياسات المائية في دول المنبع، مثل مشاريع السدود الكبرى، في حصص دول المصب، وبذلك يتحول نقص المياه من تحدٍ

تنموي إلى قضية ترتبط مباشرة بالأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والإقليمي، بسبب توزيع غير متوازن للأمطار، وتبخر عالٍ للمياه، وعدم تخزينها وترشيد استخدامها بشكل مناسب، فتتجلى هذه المشكلة في المناطق الصحراوية، كالصحراء الكبرى في المملكة العربية السعودية، والأردن، إذ يعاني السكان من نقص المياه الصالحة للشرب والمياه المتاحة للري⁽¹¹⁾.

3. زيادة الطلب على المياه: تتسارع وتيرة الطلب على المياه بسبب زيادة النشاط الاقتصادي، مما يحتم صعوبة توفير المياه بكميات كافية، فتتضح ملامح تلك المشكلة في المدن العربية الكبرى، متمثلة بالقاهرة في مصر، ودبي في الإمارات العربية المتحدة⁽¹²⁾.

4. ضعف البنية التحتية لإدارة المياه: تفتقر الدول العربية إلى البنية التحتية اللازمة لاحتواء وإدارة المياه، مما يؤثر في قدرتها على توزيع وتخزين وحماية المياه بفاعلية، إذ تواجه اليمن وسوريا جراء الحروب، وأزماتها الداخلية انعدام نظم معالجة المياه المستخدمة في الأراضي الزراعية⁽¹³⁾.

5. التلوث المائي: تعاني دول العالم العربي من مشكلات التلوث المائي، بسبب التصريف الصناعي والزراعي غير المنظم، مما يؤثر في جودة المياه، وسلامة الاستخدام، فتظهر جليّة معالم المشكلة في تلوث المياه الجوفية والأنهار في لبنان، ومصر، وتونس، وغيرها من الدول العربية، نتيجة النفايات، والمواد الكيميائية، والمخلفات الصناعية⁽¹⁴⁾.

6. النزاعات المائية: تشهد منطقة الشرق الأوسط نزاعات مائية متصاعدة نتيجة اعتماد دول عديدة على أنهار عابرة للحدود، في ظل غياب اتفاقيات ملزمة لتقاسم الحصص، ويبرز النزاع بشأن سد النهضة بين مصر وإثيوبيا مثلاً واضحاً على تداخل المياه مع اعتبارات الأمن القومي، كما تؤثر سياسات سدود دول المنبع في تدفقات دجلة والفرات، ما يخلق توترًا دائمًا مع دول المصب، وتتفاقم هذه النزاعات بفعل التغير المناخي، والنمو السكاني، وسوء الإدارة الداخلية، وعليه، تصبح المياه عاملاً مؤثرًا في الاستقرار الإقليمي، وقد تتحول إلى مصدر ضغط سياسي بين الدول المتشاطئة، وهذا يزيد من تعقيد المشهد المائي، وينقص من الفرص للتعاون والتنمية المستدامة⁽¹⁵⁾.

المبحث الثاني: انعكاسات التنافس على المياه في الشرق الأوسط

تعد مسألة التنافس على الموارد المائية في الشرق الأوسط من القضايا، التي تحمل انعكاسات سياسية، واقتصادية، وأمنية مهمة في المنطقة، إذ يؤدي تزايد الطلب على المياه مع محدودية مواردها إلى تعقيد العلاقات بين الدول والمجتمعات، كما يسهم هذا التنافس في التأثير على الاستقرار الإقليمي، ويجعل إدارة المياه أحد التحديات الرئيسية أمام دول المنطقة⁽¹⁶⁾.

المطلب الأول: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

أولاً: الانعكاسات الاقتصادية

إن الحديث عن المياه في ظل المتغيرات الحالية يتركنا أمام إثارة مفهوم (الأمن المائي)، إذ أصبح هذا الأخير نظرية تعمل العديد من الدول على تطبيقها نظرًا لارتباط المياه بالاستراتيجيات الأمنية للدول، فمن المستحيل الحديث عن أمن في ظل غياب المياه، فقد أصبح ضمان استمرار تدفق المياه أحد الأهداف القومية الأساسية لأية دولة، كما أن علاقة المياه بالغذاء هي علاقة تأثيرية، فنقص الموارد المائية يؤدي حتمًا إلى نقص الغذاء، وهو ما يتوقف عليه وجود العالم ذاته، والغذاء أصبح اليوم من أخطر الأسلحة، التي تستخدمها الدول في علاقاتها الخارجية، وبالتحديد الدول المستوردة له، ويأتي على رأسها الشرق الأوسط، ولا شك في أنه من خلال هذه العلاقة، تتحكم الدول المصدرة في الدول المستوردة، وفي سياستها الخارجية والداخلية في كثير من الأحيان⁽¹⁷⁾.

المعروف أن دول الشرق الأوسط توجه 70% من مواردها المائية لقطاع الزراعة، إلا أنه وفعليًا تواجه الأقطار العربية فجوة غذائية واسعة بين المنتج الفعلي، وحجم الطلب، وتتركز الفجوة أساسًا في مجموعات عدة هي: القمح، والسكر، واللحوم، والألبان، والبذور الزيتية، والزيتون النباتية، ولكي تتمكن من الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الرئيسية؛ لا بد من إنجاز معدلات نمو سنوية مرتفعة، تتطلب إمكانات مالية مرتفعة⁽¹⁸⁾، ومع العلم أن أغلب دول الشرق الأوسط تعاني من عدم كفاية الموارد المائية للوفاء بالاحتياجات في الوقت الحالي، وهو موقف أخذ بعدًا تبعًا للزيادة السكانية، وتجد هذه الفكرة سندًا لها مع (نظرية مالتوس) التي تركز على أن قدرة السكان أكبر بصورة لا نهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان، إذ يزداد إنتاج الغذاء تبعًا لمتواليات حسابية، بينما يزداد السكان تبعًا لمتواليات هندسية، وتتناقص كمية

الغذاء بالنسبة للفرد أمام تزايد الطلب الفردي على كثير من المنتجات، لذلك استحوذت قضية الغذاء، والتنمية الزراعية على اهتمام كبير في المنطقة العربية⁽¹⁹⁾.

ورغم إدراكنا بأهمية أزمة الغذاء في الشرق الأوسط، إلا أنه وفي هذا المقام، نعدّها نتيجة لظاهرة أخرى أخطر منها، هي ظاهرة إشكالية المياه في المنطقة العربية، ذلك أن الموارد فيها تتصف بالندرة، سواء بصورة مطلقة من ناحية تدني متوسط نصيب وحدة المساحة، أو نصيب الفرد من المياه، ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي (10.8%) من مساحة اليابسة، ويعادل عدد سكانه (5%) من إجمالي سكان العالم، فإنّه يحوي على (0.7%) فقط من إجمالي أمطار اليابسة؛ وهو ما أدى إلى نقص الموارد المائية في الاستهلاك الزراعي، وخلق أزمة غذائية تظهر ملامحها من خلال المؤشرات الآتية⁽²⁰⁾:

1. انخفاض ما يخص الفرد من نوعية وكمية الغذاء، من دون المستوى العالمي، مع تفاوت ذلك الانخفاض من قطر لآخر.

2. اتساع الهوة بين واردات وصادرات الشرق الأوسط من السلع والمنتجات الغذائية، وتزايد اعتمادها على الاستيراد لتأمين الاحتياجات الغذائية.

3. تدني نسبة الاكتفاء الذاتي ومستوياته، نتيجة لتزايد الواردات الغذائية من خارج الشرق الأوسط، مع اختلاف نسبة الاكتفاء الذاتي من قطر لآخر.

لقد قدرت الاحتياجات السنوية من بذور محاصيل البقوليات (العدس، والفاصولياء، والبقول)، بنحو (60.3) ألف طن، لذا يصل العجز الكلي من احتياجات هذه الدول من البذور المحسنة لمحاصيل البقوليات قرابة (45%) من إجمالي احتياجاتها السنوية، وتمثل مجموعة محاصيل الحبوب (القمح، والشعير، والذرة الشامية، والأرز، والذرة الرفيعة)، الثقل الوزني الأكبر في المنطقة، إذ إنها تشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة في الوطن العربي، وتسهم بأكثر من 50% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، ولا شك في أن لتزايد الهوة أو الفجوة بين العرض والطلب للغذاء انعكاسات بعيدة المدى، وعلى المستويات كافة من اقتصادية، وصحية، وأمنية بدأت تظهر بوادرها بشكل يندب بالخطر، فعلى المستوى الأمني، فإن الاعتماد على المستوردات الغذائية، يجعل الدول تحت رحمة الدول المتحكمة في إنتاج الغذاء، مما يعرض أوضاعها الأمنية للخطر، ويضعها رهن الظروف والأوضاع العالمية، وقد يضطرها إلى الخضوع لمطالب، ربما لا تتفق ومصالحها القومية، ولا مع سيادتها واستقلالها، كما أن ذلك قد يساعد

على حدوث الاضطرابات واختلال الأمن في هذه المنطقة، إذ تأثرت اقتصاديات الدول جراء احتكار المياه السطحية الآتية من الخارج، كما حدث في التسعينات حينما قطعت تركيا المياه على سوريا والعراق لمدة شهر، فتأثرت الزراعة في كلا البلدين، مما أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية، لما كان للمشروع التركي انعكاسات على الدول العربية المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات⁽²¹⁾.

لا بد للدول من ضمان أمنها المائي في إطار تعاون إقليمي ودولي بشأن المياه، وإيجاد استراتيجيات كفيلة بمواجهة الضغوطات المائية، التي تعاني منها المنطقة، لا سيما مع السياسة المائية للكيان الصهيوني، التي تتجه أكثر فأكثر إلى استغلال المياه، وتسيطر على مياه نهر الأردن واليرموك، وسعيها الحثيث للسيطرة على مياه دجلة والفرات والنيل، التي توصلت بعد هذا إلى السيطرة الاقتصادية، إذ أصبحت من بين المصدرين للمواد الغذائية للدول الإسلامية. وتسعى هذه الأطراف إلى جعل المنطقة تعاني من تبعية اقتصادية من خلال السيطرة على مصادر المياه، وباعتبار أن موضوع المياه متشعب اقتصادياً وجغرافياً واجتماعياً وسياسياً؛ فإن موضوع الزراعة يتأثر وفقاً لذلك باعتبار أن الزراعة تتأثر بالوضع المائي⁽²²⁾.

ثانياً: الانعكاسات الاجتماعية

إن أكبر تخوف يواجهه الأمن في الشرق الأوسط، هو التزايد المضاعف في عدد السكان، وباعتبار أن المياه تواجه تحديات بيئية من التغيرات المناخية والتلوث الذي يؤثر في كمية ونوعية المياه، ويؤدي إلى نقص المياه الصالحة، كما أنه لمن البديهي في المنطقة إذا ازداد نقص المياه العذبة زاد التوتر، وتساعد النزاع بين دول المنطقة على مصادر النزاع، لا سيما أن هناك غياباً لاتفاقيات بشأن توزيع حصص المياه بين تلك الدول، ومن البديهي أن زيادة عدد السكان سيزيد بكل تأكيد في استهلاك المياه العذبة، لكن الأمر الأهم أن هذه الزيادة يصاحبها تطور ونمو سوسيو اقتصادي وحضاري، يضاعف من استهلاك المياه، لذلك ينبغي أن نأخذ ذلك في الاعتبار، وليس زيادة عدد السكان في حد ذاتها رقمياً⁽²³⁾.

كما أن الصراع يفرز حالة من العنف الاجتماعي، يهدد بإحداث مزيد من الخلل في تماسك المجتمع، وزعزعة استقراره، فكلما كان هناك شح متزايد في المياه يزداد التنافس على الموارد المائية، وغالباً ما يكون بالعنف المسلح، الذي يعود إلى السيطرة الإقليمية على تدفق المياه السطحية للمستهلكين عند المصب، وقد يتسبب هذا الوضع في حدوث النزاع بين الدولة

العربي كافة، ولهذا دعا النظام دول المنطقة إلى تعزيز مفهوم التعاون والمشاركة فيما بينها، والسعي لإيجاد شراكة حقيقية لتنمية وتطوير مواردها المائية المتاحة، كما دعا إلى تحييد المفاهيم الإيديولوجية والقومية والمعتقدات الدينية في التعامل مع قضية المياه، بهدف تحقيق تسوية تاريخية في منطقة الشرق الأوسط، ومصالحة حقيقية بين قومياته المتصارعة العربية، والإيرانية، والتركية، والصهيونية، ولقد استغلت الولايات المتحدة موضوع المياه كوسيلة ضغط على الدول العربية لحماية مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني في المنطقة⁽²⁷⁾.

إن نمط التحالفات الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، ومثلته تركيا والكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، إبان الأيام الأخيرة من الحرب الباردة، بحيث عملت على تدعيم المركز الصناعي والعسكري، فضلاً عن الثروة المائية التركية، وهذا بهدف السيطرة الدائمة في الدول العربية، وضمان بقاء وتأمين موقع الولايات المتحدة في المنطقة لا سيما منذ احتلال العراق عام 2003⁽²⁸⁾، كما أن الاستراتيجية الأمريكية بخصوص المسألة المائية، والتي تنص على أن التعاون في قضية المياه هو الحل الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط، فالتعاون حسب هذه الرؤية يترجم عن طريق إقامة مشاريع إقليمية تتطلب إدخال أحواض المياه في المنطقة أي الشرق الأوسط هي النيل، والفرات، والأردن داخل نظام واحد، إذ يمكن استثمارها من دول المنطقة جميعاً، ومن ناحية أخرى تهدف إلى خصخصة الأمن، وبيع المياه كسلعة، إذ تهدف هذه الرؤية الأمريكية إلى المنطق التجاري، وإزالة الحدود بين الدول المعنية، وخلق منطقة حرة تغطي عليها ما يسمى بالسوق (الشرق أوسطية) لتشجيع حرية التجارة، وتكنولوجيا المياه، وذلك عن طريق التعامل مع المراكز الأمريكية المختصة بالمياه لتحقيق مشاريع مائية، وهذا قد يمثل اتجاهاً اقتصادياً، لكن إدخال المؤسسات الاقتصادية سيكون لها دور فعال في يد رجال الأعمال والقطاع الخاص المؤثرين بدورهم في القرار السياسي من خلال محاولة مسح الهوية الإسلامية عن طريق إضعاف المؤسسات الوطنية، ودعم فكرة بيع المياه⁽²⁹⁾.

ثانياً: الانعكاسات القانونية

هذا البعد يعد الترجمة الحقيقية والانعكاس المباشر للبعد السياسي، ذلك أن العلاقات السياسية بين الدول من شأنها أن تؤدي إلى عقد اتفاقيات من أجل تقاسم المياه، وتقنين استغلالها، وفقاً للاحتياجات، وكذلك وفقاً لما يرضي كل الأطراف استناداً إلى قواعد القانون الدولي العام، والاتفاقيات الدولية في إطار الأمم المتحدة، ورغم اهتمام القانون الدولي بقضية المياه إلا أنه لا

توجد اتفاقيات ملزمة بين دول الشرق الأوسط، وهذا الفراغ الذي يعرفه القانون الدولي في معالجة وضبط مسألة تقاسم الموارد المائية أدى بالعديد من الأطراف إلى توظيفه حسب المصالح، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، التي يبدو فيها اختراق واضح لقواعد القانون الدولي، كتحويل المجرى الطبيعي للأنهار مثلما فعل الكيان الصهيوني في تحويل مجرى نهر الأردن، وعدم وجود قواعد قانونية تحرم هذه الممارسات، كما أن غياب قواعد قانونية توضح طبيعة الأنهار في المنطقة الشرق الأوسط، كما هو الحال مع تركيا، التي تعد دجلة والفرات نهريين وطنيين عابرين للحدود، وتعتبرهما في الوقت نفسه حوضًا واحدًا، وهذا ما أدى إلى توظيف هذا الفراغ القانوني لاستغلال المياه بطريقة غير عادلة تضر بحصة دول المصب، وبالتالي فإن هذا الفراغ القانوني يتم توظيفه من بعض الدول وبالخصوص من دول المنبع حسب منطق مصلحتها الذاتية، وهذه الممارسة تؤدي بالأطراف الأخرى إلى التحرك تجاه هذه التهديدات، التي تمس أمنها المائي والقومي، مما يؤدي إلى تفعيل واتساع دائرة الصراع على هذا المورد الحيوي⁽³⁰⁾.

المبحث الثالث: مستقبل التنافس في مجال المياه

يمثل التنافس على المياه في الشرق الأوسط أحد أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه المنطقة، إذ تزداد ندرة الموارد المائية بسبب التغير المناخي والضغط السكاني المتزايد، ويرتبط هذا التنافس بأبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، إذ يمكن أن يتحول نزاع المياه من قضية تنموية إلى عامل تهديد للاستقرار الإقليمي، وفي الوقت نفسه تبرز فرص التعاون الإقليمي بوسائل متعددة⁽³¹⁾.

المطلب الأول: مشهد التعاون الجزئي

سيناريو التعاون الجزئي يمثل مسارًا وسطًا بين الصراع المفتوح والتكامل الإقليمي الكامل، ويقوم على فكرة استمرار التنافس بين الدول المتشاطئة، لكن ضمن أطر تفاوضية تحاول ضبطه ومنع انزلاقه إلى مواجهة مباشرة، في حالة حوضي دجلة والفرات، تتجسد معالم هذا السيناريو في طبيعة العلاقة بين تركيا، والعراق، وسوريا، إذ تتداخل الاعتبارات التنموية والسيادية مع الحسابات الأمنية من دون الوصول إلى مرحلة القطيعة الكاملة، ويقوم هذا السيناريو على افتراض إدراك الأطراف، أن كلفة التصعيد مرتفعة، سواء اقتصاديًا أو سياسيًا أو أمنياً، كما أن استمرار القطيعة المائية ينعكس سلبيًا على الاستقرار الداخلي لكل دولة، لذلك تسعى الأطراف إلى الحفاظ على قنوات اتصال دبلوماسية وفنية مفتوحة، حتى في ظل وجود خلافات عميقة

بشأن مفهوم (الحقوق التاريخية)، أو (السيادة المطلقة على الموارد)، وفي هذا الإطار، قد تعقد اتفاقيات مؤقتة لتنظيم الإطلاقات المائية خلال فترات الجفاف، أو تشكل لجان فنية مشتركة لتبادل البيانات الهيدرولوجية، من دون الوصول إلى معاهدة شاملة وملزمة قانونياً⁽³²⁾.

إن التعاون الجزئي هنا لا يعني غياب التنافس، بل إعادة تنظيمه ضمن قواعد غير مكتوبة تضمن الحد الأدنى من الاستقرار، وربما تستمر دولة المنبع في تنفيذ مشاريعها المائية، لكنها تأخذ في الحسبان الضغوط السياسية، والاقتصادية، التي قد تنتج عن تخفيض الإطلاقات بشكل حاد، وفي المقابل، تعتمد دول المصب على مزيج من الدبلوماسية والحوافز الاقتصادية، وربما التفاهات الأمنية لاحتواء الأزمات عند ظهورها، وبهذا المعنى، يتحول ملف المياه إلى ورقة تفاوض دائمة، تدار ضمن توازنات دقيقة بدلاً من حسمها نهائياً، ويتعزز هذا السيناريو مع تدخل أطراف إقليمية أو دولية بوصفها وسطاء أو داعمين فنيين، ما يضيف بعداً مؤسسياً محدوداً على التعاون، وقد يرتبط ملف المياه بملفات أخرى مثل التجارة أو الطاقة، إذ يتم تبني مقاربة (تقاسم المنافع) بدلاً من التركيز الحصري على تقاسم الحصص المائية، هذا التحول المفاهيمي يخفف من حدة الخطاب السيادي، ويتيح مساحة لحلول براغماتية تراعي المصالح المتبادلة من دون المساس بجوهر السيادة الوطنية⁽³³⁾.

يؤدي التعاون الجزئي إلى خفض احتمالات المواجهة العسكرية المباشرة، لكنه لا يلغي عوامل التوتر البنوي، إذ تبقى أزمة الثقة قائمة، ويظل كل طرف متوجساً من نوايا الآخر، لا سيما في ظل غياب آلية قانونية ملزمة لحل النزاعات، ومع ذلك، فإن وجود قنوات اتصال مستمرة يقلل من خطر سوء التقدير الاستراتيجي، ويمنع تحول الأزمات الموسمية إلى أزمات سياسية كبرى، وعلى المستوى الداخلي، يدفع هذا السيناريو الدول المتضررة إلى تعزيز سياسات الإدارة الرشيدة للمياه، وتطوير البنى التحتية، والاستثمار في تقنيات الري الحديث، وتحلية المياه وإعادة التدوير، بدلاً من الاعتماد الكلي على المفاوضات الخارجية، يصبح الإصلاح الداخلي جزءاً من استراتيجية الأمن المائي، وفي حالة العراق، قد يشكل هذا المسار فرصة لإعادة هيكلة قطاع المياه والزراعة، وتقليل الهدر، ورفع كفاءة الاستخدام، بما يخفف من حدة التأثير بالتقلبات الخارجية⁽³⁴⁾.

غير أن التعاون الجزئي يظل هشاً بطبيعته، إذ يعتمد على إرادة سياسية متغيرة، وظروف مناخية غير مستقرة، ففي حال حدوث موجة جفاف حادة، أو أزمة سياسية مفاجئة، قد تتراجع

الالتزامات غير الرسمية، ويعود التوتر إلى الواجهة، لذلك يعد هذا السيناريو انتقالياً بطبيعته؛ فهو لا يحسم الخلافات الجذرية، بل يؤجلها ويديرها ضمن حدود مقبولة، ومع ذلك، يمكن النظر إلى هذا المسار بوصفه الأكثر واقعية في المدى المنظور، لأنه يعكس طبيعة البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط، إذ تتعايش الصراعات والتفاهات في آن واحد، فالدول تترك أن التعاون الكامل يتطلب مستوى عالياً من الثقة السياسية غير المتوافرة حالياً، كما أن الصراع المفتوح يحمل مخاطر غير محسوبة، ومن ثم، يمثل التعاون الجزئي صيغة براغماتية توازن بين متطلبات السيادة وضرورات الاستقرار⁽³⁵⁾.

تأسيساً لما تقدم، يمكن القول إن مستقبل التنافس المائي في هذا السيناريو سيظل محكوماً بإدارة الأزمات أكثر من حلها، وبالتفاوض المرهلي أكثر من التسويات الشاملة، إنه أنموذج يقوم على منع الصدام، ويعكس إدراكاً متزايداً بأن المياه في الشرق الأوسط لم تعد مجرد مورد طبيعي، بل تمثل عنصراً مركزياً في معادلة الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: التصعيد في التنافس

يُعد من أكثر السيناريوهات خطورة على الأمن الإقليمي، لكونه ينقل ملف المياه من كونه قضية تنموية-خدمية إلى مستوى التهديد الوجودي المرتبط بالأمن القومي، في ظل التغيير المناخي المتسارع، وتزايد معدلات الجفاف، والانخفاض الحاد في الإيرادات المائية للأهوار العابرة للحدود، تزايد احتمالات انتقال التنافس من الحيز السياسي والدبلوماسي إلى الحيز الأمني والعسكري، ويبرز هذا الاحتمال بشكل واضح في حوضي دجلة والفرات، إذ تتقاطع مصالح تركيا والعراق وسوريا ضمن بيئة إقليمية تتسم بعدم الاستقرار، وتعدد بؤر الصراع، ويقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار السياسات الأحادية في إدارة الموارد المائية، لا سيما في ظل توسع مشاريع السدود الكبرى في دول المنبع، مقابل محدودية الخيارات الاستراتيجية لدى دول المصب، فمع غياب اتفاق قانوني ملزم لتقاسم المياه، تصبح الموارد المائية أداة ضغط سياسي يمكن توظيفها في سياق أوسع من التنافس الجيوسياسي، في هذه الحالة، تتحول المياه إلى عنصر من عناصر الردع غير التقليدي، إذ قد تستخدم كوسيلة لإعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية من دون اللجوء المباشر إلى الحرب الشاملة، ولكن مع بقاء احتمالات الصدام العسكري المحدود قائمة⁽³⁶⁾.

إن تصاعد خطاب (الأمننة) بشأن المياه يعمق من خطورة المشهد، إذ تصنّف أزمة المياه بوصفها تهديدًا وجوديًا، ما يبرر توسيع صلاحيات الدولة في التعامل معها بآليات أمنية صلبة، هذا التحول المفاهيمي يؤدي إلى إدماج ملف المياه ضمن استراتيجيات الدفاع الوطني، ويعزز من حضور المؤسسات العسكرية والأمنية في إدارة الملف، بدلاً من المؤسسات الفنية والتفاوضية، ومع استمرار تراجع الإيرادات المائية في العراق، وتزايد معدلات التصحر والهجرة الداخلية، يمكن أن تتفاقم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يهدد الاستقرار الداخلي، ويخلق بيئة خصبة للاضطرابات، ولا يقتصر التصعيد على العلاقات البينية بين الدول المتشاطئة، بل يمتد ليؤثر في بنية التحالفات الإقليمية، فالمياه قد تصبح جزءًا من مقايضات استراتيجية، تشمل ملفات الطاقة، والأمن، والحدود، كما أن الفواعل غير الدولية قد يسعون لاستثمار هشاشة الدولة في المناطق المتضررة مائيًا، سواء عبر السيطرة على موارد محلية، أو عبر تأجيج الاحتجاجات الشعبية المرتبطة بالخدمات، وهنا يتحول التنافس المائي من صراع دولي تقليدي إلى أزمة مركبة ذات أبعاد داخلية وخارجية متداخلة⁽³⁷⁾.

ويحتمل كذلك أن يترافق التصعيد المائي مع سياق تسليح تقني يتعلق بالبنية التحتية المائية، سواء من خلال تحصين السدود والمنشآت، أو عبر تطوير قدرات هجومية سيبرانية تستهدف شبكات المياه والطاقة، هذا النمط من التهديدات يندرج ضمن الحروب الهجينة، إذ تصبح البنية التحتية المدنية جزءًا من مسرح العمليات غير المباشر، ومع غياب الثقة المتبادلة، قد تقسّر أي أزمة مائية مفاجئة بوصفها عملاً عدائيًا متعمدًا، ما يزيد من احتمالات سوء التقدير الاستراتيجي⁽³⁸⁾.

أما على المستوى الاقتصادي، يؤدي هذا السيناريو إلى تعميق الاعتماد على الاستيراد الغذائي، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وانكماش مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، لا سيما في العراق، كما أن تراجع الأمن المائي ينعكس مباشرة على الأمن الغذائي، ما يخلق حلقة مفرغة من الهشاشة البنوية، ومع ازدياد الضغوط الديموغرافية، يصبح من الصعب على الحكومات احتواء تداعيات الأزمة من دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية، كما أن أخطر ما في سيناريو التصعيد، هو تحوله التدريجي من أزمة موارد إلى أزمة هوية وسيادة، إذ يعاد تأطير المياه بوصفها حقًا تاريخيًا غير قابل للتنازل، ما يغلق المجال أمام الحلول الوسط، وفي بيئة إقليمية تتسم بتراكم النزاعات، وقد يصبح ملف المياه شرارة إضافية تشعل توترات قائمة أصلًا،

أمثلة ملموسة على هذا الجمود تظهر بوضوح في حوض دجلة-الفرات، إذ تستمر الخلافات بين تركيا كدولة منبع، والعراق وسوريا كدول مصب، بشأن حصص المياه وإدارة السدود، فعلى الرغم من مشاريع السدود التركية الكبيرة مثل سد أليسو، تظل المفاوضات التقنية والسياسية معلقة على اتفاقيات مؤقتة تحدد إطلاقات موسمية للأنهار، من دون أي التزام طويل الأمد، أو تصورات واضحة لتقاسم مستدام للموارد، وبالمثل، يُظهر حوض النيل توترًا مستمرًا بين إثيوبيا كدولة منبع، ومصر والسودان، إذ يتكرر الجمود بشأن سد النهضة وإطلاقاته، مع استمرار الضغط الدبلوماسي والإعلامي من دون التوصل إلى اتفاق نهائي⁽⁴²⁾.

إن بقاء الوضع على ما هو عليه يحمل انعكاسات متعددة على الأمن الإقليمي، فمن الناحية السياسية، يخلق الجمود حالة من الترقب المستمر، إذ لا تستطيع أي دولة فرض سيطرتها بالكامل، كما لا يمكن لأي طرف الاعتماد على التفاهات المؤقتة لضمان استقرار طويل الأمد، ومن الناحية الاقتصادية، يؤدي الجمود إلى استمرار المخاطر على القطاع الزراعي والصناعي، خاصة في المناطق التي تعتمد بشكل أساسي على مياه الأنهار العابرة للحدود، مما يزيد من هشاشة الأمن الغذائي، ويحد من إمكانية التخطيط الاقتصادي المستدام، أما على المستوى الاجتماعي، فينعكس الجمود في ضغوط على السكان المحليين، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية في المناطق المتأثرة بشح الموارد، ما يعقد المشهد الأمني، ويزيد من احتمالات النزاعات المحلية الصغيرة⁽⁴³⁾.

ومع ذلك، فإن استمرار الجمود يحمل أيضًا بعدًا وقائيًا، فهو يحد من احتمالات التصعيد العسكري المباشر، إذ تترك الأطراف المعنية أن أي مواجهة مسلحة ستكلفها الكثير من حيث الخسائر البشرية والمادية، فضلًا عن التأثيرات السلبية على العلاقات الإقليمية والدولية، ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الجمود كألية احتواء غير رسمي للتنافس، يوازن بين مصالح الدول من دون أن يؤدي إلى انهيار كامل للنظام المائي الإقليمي، ورغم ذلك، يبقى هذا الوضع هشًا، إذ أن أي عامل جديد مثل التغير المناخي الحاد، أو تحولات سياسية داخلية، أو تدخلات دولية مفاجئة، قد يؤدي إلى كسر هذا الجمود وتحويله إلى صراع مفتوح أو إعادة فتح قنوات التنافس الشديد⁽⁴⁴⁾.

يرى الباحث أن بقاء الوضع على ما هو عليه في التنافس المائي ليس حالة من الاستقرار الكامل، بل أنموذج من الجمود الهش يدار بالسياسات الدبلوماسية والفنية، ويعكس إدراك الأطراف

لتكلفة الصدام المباشر مقابل عدم وجود ثقة كافية للتعاون الشامل، ويعد هذا السيناريو مكملاً للسيناريوهات الأخرى مثل التنافس المباشر والاحتواء المُدار، ويؤكد على أهمية فهم المياه ليس كمورد بيئي فحسب، بل كأداة استراتيجية مرتبطة بالأمن السياسي والإقليمي، تتطلب إدارة دقيقة لتجنب الانزلاق إلى أزمات أكبر، ويرجح الباحث بقاء هذا المشهد.

الخاتمة

يتضح أن الأمن المائي يمثل قضية استراتيجية مركزية في منطقة الشرق الأوسط، نظراً لشح الموارد المائية، وتزايد الطلب عليها نتيجة النمو السكاني والتوسع الزراعي والصناعي، فقد أصبح تأمين المياه ليس مجرد مسألة اقتصادية أو بيئية، بل قضية سياسية وأمنية ترتبط بعلاقات الدول بعضها ببعض، وبلاستقرار الداخلي للمجتمعات، ويظهر التنافس على المياه في شكلين رئيسيين، الأول وهو التنافس الداخلي بين القطاعات المختلفة داخل الدولة الواحدة على حصص المياه المحدودة، والقائي، التنافس الإقليمي والدولي بين الدول المتشاطئة على الأنهار والمصادر المائية العابرة للحدود.

تتبع أسباب هذا التنافس من عوامل متعددة تشمل ندرة المياه، والتغيرات المناخية، والتحويلات السياسية والاقتصادية، والمشاريع المائية الكبرى مثل السدود والتحويلات النهرية، وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور تحديات كبيرة في إدارة الموارد المائية، ما يتطلب اعتماد سياسات متكاملة تجمع بين التخطيط العلمي، والتعاون الإقليمي، والاستخدام الرشيد للمياه، بما يضمن الاستدامة ويحد من النزاعات، ويشير البحث إلى أن مستقبل التنافس على المياه في المنطقة يعتمد على مدى قدرة الدول على التوصل إلى آليات تفاهم واتفاقيات ملزمة لتنظيم استهلاك المياه المشتركة، وتعزيز التعاون في مجالات إدارة الموارد والتقنيات الحديثة، مثل تحلية المياه، وإعادة الاستخدام، إذ إن القدرة على إدارة المياه بشكل فعال ومستدام تعد أحد أبرز مؤشرات قوة الدولة واستقرارها، ويظهر جلياً أن تجاهل هذه القضية قد يؤدي إلى تصاعد النزاعات الداخلية والإقليمية، وزيادة الضغوط على المجتمعات والهجرة القسرية في بعض المناطق، ويمثل الأمن المائي قضية تتطلب نهجاً شمولياً يجمع بين البعد السياسي، والاقتصادي، والبيئي، مع التركيز على التنمية المستدامة، واستخدام الموارد بشكل متوازن، وبالنظر إلى مستقبل المنطقة، فإن نجاح الدول في تحقيق الأمن المائي سيعتمد بشكل كبير على تبني استراتيجيات قائمة على

التعاون، والابتكار التقني، والعدالة في توزيع المياه، بما يحقق الاستقرار، ويقلل من مخاطر النزاع، ويضع الأسس لمستقبل أكثر أمنًا واستدامة لموارد المنطقة المائية.

الاستنتاجات

1. يعد الأمن المائي من أبرز التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول الشرق الأوسط بسبب محدودية الموارد المائية، وتزايد الطلب عليها بفعل النمو السكاني، والتوسع الاقتصادي والزراعي.
2. إن التنافس على الموارد المائية في المنطقة يرتبط بشكل رئيس بالأنهار والمصادر المائية العابرة للحدود، مثل نهري دجلة والفرات، ونهر النيل، ونهر الأردن، مما يجعل قضية المياه ذات أبعاد سياسية وأمنية معقدة.
3. أسهمت التغيرات المناخية، وارتفاع درجات الحرارة، وتكرار موجات الجفاف، في تفاقم أزمة المياه، وتقليل كميات الموارد المتاحة للدول المتشاطئة.
4. تؤدي المشاريع المائية الكبرى، لا سيما بناء السدود والتحويلات النهرية في دول المنبع، إلى اختلال التوازن المائي، وخلق توترات مستمرة مع دول المصب.
5. يعكس ضعف الاتفاقيات القانونية الملزمة بين دول المنطقة قصورًا في إدارة الموارد المائية المشتركة، الأمر الذي يزيد من احتمالات النزاع والتصعيد السياسي.
6. يؤثر شح المياه بصورة مباشرة في الأمن الغذائي، نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي، وزيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي للغذاء.
7. إن التنافس المائي لا يقتصر على الجانب الخارجي بين الدول، بل يمتد إلى الداخل من خلال التنافس بين القطاعات الاقتصادية والمجتمعات المحلية على الموارد المحدودة.
8. يؤدي سوء إدارة الموارد المائية وضعف البنى التحتية والتلوث المائي إلى زيادة حدة الأزمة وتقليل كفاءة استثمار المياه المتاحة.
9. ما تزال فرص التعاون الإقليمي قائمة، خاصة من خلال اعتماد مفهوم (تقاسم المنافع)، وتطوير آليات مشتركة لإدارة المياه، وتبادل البيانات والخبرات.

10. يتوقف مستقبل الأمن المائي في الشرق الأوسط على قدرة دول المنطقة على تبني سياسات مستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي، والاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة المياه، وتحليلتها، وإعادة استخدامها.

التوصيات

1. ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي بين دول الشرق الأوسط، من خلال إنشاء آليات دائمة لإدارة الموارد المائية المشتركة بعيداً عن سياسة الضغوط والصراعات.
2. العمل على إبرام اتفاقيات قانونية ملزمة وعادلة لتنظيم تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة، بما يضمن حقوق الأطراف جميعاً وفق قواعد القانون الدولي.
3. تطوير البنية التحتية المائية في دول المنطقة عبر إنشاء مشاريع حديثة للخرن والمعالجة وتقليل الهدر في شبكات المياه.
4. اعتماد استراتيجيات وطنية لترشيد استهلاك المياه، خاصة في القطاع الزراعي، من خلال استخدام تقنيات الري الحديثة، وتقليل الأساليب التقليدية ذات الاستهلاك المرتفع.
5. التوسع في مشاريع تحلية المياه، وإعادة تدوير المياه المستخدمة لتقليل الاعتماد على المصادر الطبيعية المحدودة.
6. تعزيز دور الدبلوماسية المائية في حل النزاعات المتعلقة بالمياه، وتفعيل الحوار السياسي والفني بين الدول المتشاطئة.
7. زيادة الاستثمارات في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا المتعلقة بإدارة الموارد المائية، والتكيف مع آثار التغير المناخي.
8. رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على المياه، وترشيد استخدامها، من خلال البرامج التعليمية والإعلامية.
9. تشجيع المنظمات الإقليمية والدولية على دعم مشاريع التعاون المائي، وتقديم الخبرات الفنية والتمويل للدول المتضررة من شح المياه.
10. ضرورة إدراج الأمن المائي ضمن أولويات الأمن القومي للدول العربية، لما له من تأثير مباشر في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المصادر

- (1) إسراء أحمد جباد، الدبلوماسية ومسألة الأمن المائي بين العراق وتركيا بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، عدد خاص، 2024، ص147.
- (2) ناظم نواف إبراهيم، أزمة الأمن المائي الصاعدة في العراق بعد سنة 2003 محاولة في تحديد المعوقات المعالجات وأفاق المستقبل، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد 17، العدد ٥٤، ص٧٨.
- (3) عبد الرزاق أحمد، الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، دراسة في المفاهيم والاتجاهات، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020، ص45.
- (4) شهاب محسن عباس، العراق والاستراتيجية المائية، ب ط، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2013، ص6.
- (5) فتحي علي حسين، المياه وأوراق اللعبة في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص103.
- (6) عصام شروف، أزمة مياه حوض دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون، ط1، وزارة الثقافة، دمشق، ص23.
- (7) فارس مظلوم العاني وآخرون، السياسة المائية وانعكاساتها في الأزمة المائية العربية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2018، ص١٣.
- (8) إسراء أحمد جباد، مصدر سبق ذكره، ص145.
- (9) فتحي علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص97.
- (10) فارس مظلوم العاني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص21.
- (11) عبد العزيز شحاته منصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، ط1، دار الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص133.
- (12) إبراهيم خليل العلاف، مشكلة المياه والموارد المائية في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008، ص24.
- (13) فارس مظلوم العاني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص25.
- (14) عبد الرزاق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص52.
- (15) ريان ذنون العباسي، سيناريوهات الحرب المائية في الشرق الأوسط والفرات ودجلة نموذجًا، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص168.
- (16) سامر مخيمر وخالد حجاز، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص91.
- (17) Collins Robert.D, the water of the Nile- Hydropolitics and the jonglei canal 1900-1991, clarendon Oxford University Press, 1990, P.91.
- (18) عصام شروف، مصدر سبق ذكره، ص187.
- (19) رفعت سيد أحمد، الصراع المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، مصر، 1993، ص15.
- (20) سامر مخيمر وخالد حجاز، مصدر سبق ذكره، ص36.
- (21) عبد العزيز بوكفة، واقع المشهد المائي ومؤثراته الجيوسياسية والأمنية على الصراع العربي-الإسرائيلي، المدرسة الوطنية العليا الحربية، الجزائر، 2011، ص3.
- (22) بيتر روجرز وبيتر ليدون، المياه في العالم أفاق واحتمالات المستقبل، ترجمة شوقي جلال: ط1، الإمارات، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص421-423.
- (23) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص34.
- (24) عبد العزيز بوكفة، مصدر سبق ذكره، ص12.
- (25) بيتر روجرز وبيتر ليدون، مصدر سبق ذكره، ص252.
- (26) سامر مخيمر وخالد حجاز، مصدر سبق ذكره، ص89.
- (27) رفعت سيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص43.

- (28) مريم السماني، مصدر سبق ذكره، ص92.
- (29) عبد العزيز بوكفة، مصدر سبق ذكره، ص52.
- (30) داليا إسماعيل محمد المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية: ط1، عربية للطباعة والنشر القاهرة 2006، ص23.
- (31) Omer Selim, Executive Cooperation, Joint Task Force in the Middle East and North Africa, Several teams to reach a political solution, Fikra Forum, 2021, Options on the link: <https://www.washingtoninstitute.org> , Visit date 2-1-2026 Time: 3:9 AM.
- (32) محمد أبو هوش وعادل عبد الغفار، دبلوماسية المياه سبل تجنب حروب المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحث منشور في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 2025، متاح على الرابط: <https://mecouncil.org> ، وقت الزيارة 2026-1-6 الوقت: 2:8م.
- (33) عدنان عباس حميدان، خلف مطر الجراد، الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 2، 2006، ص14.
- (34) Omer Selim, Op.cit.
- (35) محمد أبو هوش وعادل عبد الغفار، مصدر سبق ذكره.
- (36) ريان ذنون العباسي، مصدر سبق ذكره 162.
- (37) أحمد علو، سياسة الماء ومستقبل الأوضاع في الشرق الأوسط، مجلة الجيش، العراق، العدد 322، 2012.
- (38) سامر مخيمر وخالد حجاز، مصدر سبق ذكره، ص73-75.
- (39) الحسين شكراني، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص198.
- (40) مغاوري شحاتة دياب، موارد المياه في الوطن العربي: إدارتها وتنميتها، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، مؤسسة الأهرام، ص81.
- (41) عدنان عباس حميدان، مصدر سبق ذكره، ص22.
- (42) الحسين شكراني، مصدر سبق ذكره، ص67.
- (43) مغاوري شحاتة دياب، مصدر سبق ذكره، ص88.
- (44) أحمد علو، مصدر سبق ذكره.